

خطة إسرائيل لمنع الأونروا من الوصول إلى غزة تشكل انحداراً جديداً في علاقاتها مع الأمم المتحدة



السبت 26 أكتوبر 2024 09:49 م

يبدو أن العلاقات المتدهورة بين الأمم المتحدة وإسرائيل قد وصلت إلى أدنى مستوياتها مع الإقرار الوشيك لمشروع قانون في الكنيست الإسرائيلي يهدف إلى جعل من المستحيل على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) العمل في غزة والضفة الغربية [1]

لطالما كانت الأونروا هدفاً لإسرائيل، وذلك قبل مزاعمها بأن ما يصل إلى 12 عضواً من موظفي الوكالة شاركوا في هجمات 7 أكتوبر، ولكن التحرك لحظر الوكالة تماماً يشير إلى استقطاب جديد قد يستغرق عكسه سنوات [2] من المرجح أن تكون عواقب احتقار حليف رئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط للأمم المتحدة والمؤسسات القانونية الدولية التي تدعمها طويلة الأمد وعميقة [3] وفي إشارة إلى دعم مشاريع القوانين، اتهم وزير الدفاع السابق بيني جانتس الأونروا باختيار "جعل نفسها مكوّناً لا يفصل عن آلية حماس - والآن هو الوقت المناسب لفصل أنفسنا تماماً عنها ... بدلاً من تحقيق غرضها وتحسين حياة اللاجئين، تفعل الأونروا العكس وتديم تعرضهم للظلم".

لقد كانت لدى الغرب شكوك حول جوانب حياد الأونروا لكنه لا يزال يراها أفضل هيئة متاحة لتقديم المساعدات والتعليم والصحة للفلسطينيين [4]

إذا نجح الكنيست في إغلاق الوكالة، فإن مسألة كيفية توجيه المساعدات إلى 2.4 مليون شخص في غزة والضفة الغربية ستصبح حادة [5] من المحتمل أن يتم إحالة مشروع قانونين أقرتهما لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست في 6 أكتوبر إلى الهيئة الكاملة للكنيست بحلول 28 أكتوبر، وفقاً لمركز عدالة، وهو مركز قانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل [6] ويبدو أن هذه الإجراءات تحظى بأغلبية من الأحزاب المختلفة تبلغ نحو 100 من أصل 120 عضواً [7]

يسعى أحد مشاريع القوانين إلى منع الأونروا من العمل داخل الأراضي السيادية لإسرائيل، وينص على أن الوكالة "لن تنشئ أي تمثيل أو تقدم أي خدمات أو تجري أي أنشطة داخل أراضي إسرائيل".

ومن شأن هذا أن يؤدي إلى إغلاق مقر الأونروا في القدس الشرقية وإنهاء تأشيرات موظفي الأونروا [8] ويزعم مركز عدالة أن الاقتراح يشكل خرقاً لأوامر محكمة العدل الدولية التي تأمر إسرائيل بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن تسليم الإمدادات الإنسانية، ومن المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في غضون ثلاثة أشهر من إقرار مشروع القانون [9]

ورغم إدانة الخطة على نطاق واسع - شمل المدينيين سفراء من 123 دولة عضو - فمن المحتمل أن تكون واشنطن وحدها القادرة على إقناع إسرائيل بإعادة التفكير [10] فقد أصدر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن رسالة مشتركة حذرا فيها من أن "فرض قيود كهذه من شأنه أن يدمر الاستجابة الإنسانية في غزة في هذه اللحظة الحرجة ويحرم عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس من الخدمات التعليمية والاجتماعية الأساسية".

وقد صدر البيان على الرغم من أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق بعد على استعادة تمويله للأونروا، على عكس كل دولة غربية أخرى [11] ومن عجيب المفارقات أن العلاقة بين الأونروا وإسرائيل كانت قائمة على الاحترام الضروي حتى وقوع هجمات السابع من أكتوبر، وكانت الوكالة تنفذ على مستوى ما أعمال الإغاثة التي ينبغي للقوة المحتلة أن تقوم بها بنفسها [12] وعلى هذا فقد خفت العبء عن إسرائيل [13] وبصر رئيس الأونروا، فيليب لازاريني، على أنه تصرف بحزم بطرده الموظفين المعنيين بعد نشر مراجعة لادعاءات التورط في الهجوم، وفي تنفيذ توصيات تقرير لاحق أعدته وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا [14]

كما تشير الأونروا إلى أن الجهود الإسرائيلية المتعاقبة لتقديم المساعدات من خلال طرق بديلة باءت بالفشل [15] ويزعم البعض أن أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة لا تملك القدرة على تحمل نطاق عمل الأونروا [16]

ولكن كما حدث في مختلف أنحاء المنطقة، أشارت إسرائيل إلى أنها عازمة على تغيير قواعد اللعبة، وهذا يعني عدم التسامح بعد الآن مع ما تراه تدخلاً من جانب الأمم المتحدة [17] وفي الاختيار بين القانون الدولي والمخاطر التي تهدد أمن إسرائيل، بصر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أن "الصحافة السيئة أفضل من التأبين الجيد".

جذور التوترات بين الأمم المتحدة وإسرائيل أعمق كثيراً فقد اتهمت إسرائيل الأمم المتحدة لسنوات بأنها مستنقع لمعاداة السامية [ومنذ عام 1984، قال نتنياهو إنه يعتبر مهمته كسفير لإسرائيل لدى الأمم المتحدة محاولة لإضاعة سمعة الحقيقة في بيت مظلم [في عام 1987، أعرب الدبلوماسي البريطاني برايان أوركهارت، وكيل الأمين العام السابق للشؤون السياسية الخاصة، عن أسفه لأن "تدخل الأمم المتحدة في قضية فلسطين شوه صورة المنظمة ومزق سمعتها وهيبته، كما لم تفعل أي دولة أخرى". ج. ودافع جيرار أرو، السفير الفرنسي السابق لدى الأمم المتحدة، عن ماكرون قائلاً إن رد الفعل على تصريحات الرئيس كان "مدهشاً لأنه حقيقة لا يمكن إنكارها؛ لقد أنشأت دولة إسرائيل بموجب القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947". وأعطي هذا التصور لميلاد إسرائيل - الميلاد الذي لم يسر كما أرادت الأمم المتحدة - الهيئة شعوراً خاصاً بالمسؤولية عن تصحيح ما تعتبره العديد من الدول الأعضاء خطأً وعلى النقيض من ذلك، فإن الشعور بالحاجة إلى الامتنان أو حتى الاحترام للأمم المتحدة أمر مكروه بالنسبة للعديد من الإسرائيليين [

تشعر الأمم المتحدة الموسعة والمتنامية بعد الاستعمار بمسؤولية تصحيح ما يعتبره العديد من الأعضاء ظلماً من صنعها [ومع تغير تكوين الأمم المتحدة، وتعمق الحرب الباردة ونمو الحركة المناهضة للاستعمار، تزايد العداء تجاه إسرائيل، مما أدى إلى صدور قرار عام 1975 بأغلبية 72 صوتاً مقابل 32 صوتاً، ثم إلغائه بعد ذلك، والذي أعلن الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية [كما أصبحت الولايات المتحدة ترى الصراع على نحو متزايد باعتباره حكراً عليها، تاركة الأمم المتحدة متفرجة تمر اقتراحات انتقادية [وسيظل هذا العام يُذكر باعتباره العام الذي حاولت فيه الأمم المتحدة إعادة تأكيد نفسها [وقد أدى ذلك إلى ما يشبه المواجهة بين مؤسسة عالمية تعتقد أنها تحافظ على السمعة الهشة لحكم القانون الدولي ودولة تعتقد أنها محاصرة في معركة وجودية حيث تشجع الأمم المتحدة مضطهداتها [

في يناير، أصدرت محكمة العدل الدولية، وهي المحكمة الأكثر هيبة في العالم، أول حكم لها بأن إسرائيل مسؤولة بشكل منطقي عن ارتكاب الإبادة الجماعية، ثم أعقبت ذلك بثلاث مجموعات من الأوامر الإضافية التي وجهت لإسرائيل لتقديم المساعدات دون عوائق على نطاق واسع في غزة [وفي يوليو، أصدرت المحكمة في قضية قائمة منذ فترة طويلة رأيها الاستشاري ولكن اللافت للنظر بأن إسرائيل تحتل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة منذ عام 1967 في انتهاك للقانون الدولي [

في 18 سبتمبر، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة - بأغلبية 124 صوتاً مقابل 14، بما في ذلك إسرائيل، وامتناع 43 عن التصويت - على قرار محكمة العدل الدولية الذي يقضي بتنفيذ إنهاء الاحتلال في غضون عام [

حظرت إسرائيل منذ فترة طويلة بعض المقررين الخاصين للأمم المتحدة، لكن الأمر كان بمثابة خطوة جديدة عندما تم إعلان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش شخصاً غير مرغوب فيه في إسرائيل [وحُكم على جريمته الأخيرة بأنها فشل في إدانة إيران لشن هجوم صاروخي على إسرائيل [ولكن نتنياهو كان قد أثار غضب إسرائيل بالفعل لقوله إن الهجوم الذي وقع في السابع من أكتوبر لم يحدث من فراغ، ولوصفه للضرر الذي وقع في غزة بأنه الأسوأ الذي رآه في فترة ولايته [

في سبتمبر، ألقى نتنياهو خطاباً السنوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة [ولم يذكر جوتيريش شخصياً، بل وصف الأمم المتحدة بأنها "مستنقع من المرارة المعادية للسامية"، ووصف الأمم المتحدة التي قادها جوتيريش بأنها "مؤسسة كانت محترمة في السابق، لكنها أصبحت الآن حقيرة في نظر الناس المحترمين في كل مكان".

وقال إن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو مجلس حقوق إرهابي [وكانت شكواه القديمة هي أنه في خضم الظلم في جميع أنحاء العالم، تم استهداف إسرائيل [لم تخاض المعركة في القاعات الدبلوماسية فحسب، بل على الأرض في غزة ولبنان [وكما اتهمت الأونروا بالتحيز وعدم الكفاءة، فقد وجهت اتهامات مماثلة إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان، اليونيفيل [وبحسب منظمة الضغط المؤيدة لإسرائيل، فإن قوات اليونيفيل "لم تفعل شيئاً" في حين "كان حزب الله يحفر الأنفاق لغزو إسرائيل، واختطاف المدنيين الإسرائيليين ومهاجمتهم [[وزرع الصواريخ في منازل المدنيين".

وتقول القوى الغربية إن الأمم المتحدة لديها تفويض محدود وأن الحل يكمن في تشديد التفويض [ولم يقدم أحد حتى الآن وسيلة ملموسة لإنهاء هذه المعارك الدائرة [والخطر هنا هو أن البعض يرى أن الحل يكمن في طرد الأمم المتحدة، ولكن بمجرد أن يبدأ ذلك فإن تفكك الأمم المتحدة نفسها يصبح على جدول الأعمال [

<https://www.theguardian.com/world/2024/oct/25/israels-plan-to-ban-unrwa-from-accessing-gaza-marks-new-low-in-its-relations-with-un>